بينهم مسؤولون.. تفكيك شبكة فساد كبيرة "متغلغلة" في 5 وزارات

أعلنت هيئة النزاهة، اليوم الأحد، ان الهيئة العليا لمكافحة الفساد "وفي عملية نوعية كبيرة" فككت شبكة مكونة من مسؤولين ومنتسبين في خمس وزارات لتزوير العقود وانتحال الصفات.

وأفادت النزاهة في بيان، بأن "الهيئة العليا لمُكافحة الفساد، تمكنت من تفكيك شبكةٍ مُكوّنةٍ من مسؤولين ومُنتسبين في وزارات العدل والتجارة والكهرباء والداخليّة والدفاع والإعمار والإسكان تقوم بتزوير عقودٍ صادرةٍ عن جهاتٍ عليا في الدولة".

وأشارت الى ان "العمليّة النوعيّة المُنفّذة وفق مُذكّراتٍ قضائيّةٍ صادرةٍ عن محكمة تحقيق جنايات مكافحة الفساد المركزيّة، وبناءً على الإخبار المقدم من وزير التجارة الحالي، قادت الى تفكيك شبكةٍ لتزوير عقود وموافقاتٍ منسوبةٍ للوزراء خاصّةٍ ببيع وإيجار قطع أراضٍ تابعةٍ لوزارة التجارة".

وبينت النزاهة، "أنّها، وبالتعاون والتنسيق مع الفريق الساند، تمكّنت من تنفيد أوامر القبض

والضبط الصادرة بحقّ أحد المعاونين القضائيّين في وزارة العدل الذي يترأس الشبكة، ومدير حساباتٍ في وزارة الإعمار والإسكان الذي انتحل صفة مدير قسم العقود في الوزارة، ومنتسبٍ سابقٍ في الاستخبارات والأمن التابعة لوزارة الدفاع ومنتسبٍ في شؤون الداخليّة وموظف في وزارة الكهرباء، فضلاً عن استقدام مدير مكتب وزير التجارة (سابقاً)، الذي يشغل منصب مدير عام في الوزارة حالياً؛ لقيامهم بتزوير وتوقيع العقود في مقرّ إحدى الوزارات".

وأوضحت، أنّ "العمليّة أسفرت أيضاً عن ضبط مجموعةٍ من الأوليّات والمُوافقات (المزورة) المنسوب صدورها عن وزارتي النفط والتجارة، وكتب (مزورة) منسوب صدورها عن مكتب رئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن ضبط أختامٍ (مزورة) منسوبةٍ لوزارة التجارة،" لافتة إلى أنّ "الشبكة قامت بإيهام أحد أصحاب الشركات بحصول موافقاتٍ بخمس قطع أراضٍ تابعةٍ لوزارة التجارة مقابل أكثر من (٣) ملايين دولارٍ أمريكيٍّ والتي تم تسليمها إلى رئيس الشبكة بموجب وصولات تسليم ضبطت مع الأوليات".

ونوّهت الى "تنظيم محاضر أصوليّة، وعرضها بصحبة المُتّهمين والمُبرزات الجرميّة المضبوطة على محكمة تحقيق جنايات مُكافحة الفساد المركزيّة، التي قرّرت توقيف المُتّهمين وفق أحكام القرار (١٦٠ لسنة ١٩٨٣) المُعدّل،" مُنبّهةً إلى أنّ "التحرّيات مُستمرّةٌ للوصول إلى بقيّة أعضاء الشبكة وتنفيذ أوامر القبض والتفتيش الصادرة بحق المُتّهمين الآخرين".